تحليل موجز

لدراسة اقتصادية بعنوان:

الاستيلاء الإمبريالي في الاقتصاد العالمي: استنزاف موارد الجنوب العالمي خلال الفترة

1990–2015م

المؤلفون: جيسون هيكل، كريستيان دورنينجر، هانسبتر ويلاند، إنتان سووانديي

إعداد التحليل

الباحث محمد محمد أحمد الانسي

اليمن ـ صنعاء

1448هـ 2026

Global Environmental Change 73 (2022) 102467

Contents lists available at ScienceDirect

Global Environmental Change

journal homepage: www.elsevier.com/locate/gloenvcha

Imperialist appropriation in the world economy: Drain from the global South through unequal exchange, 1990–2015

Jason Hickel [a,b,c,*], Christian Dorninger [d,e], Hanspeter Wieland [f], Intan Suwandi [g]

[a] Institute of Environmental Science and Technology, Universitat Autònoma de Barcelona (ICTA-UAB), Spain
[b] International Inequalities Institute, London School of Economics, United Kingdom
[c] Department of Social and Cultural Anthropology, Autonomous University of Barcelona, Spain
[d] Konrad Lorenz Institute for Evolution and Cognition Research Klosterneuburg, Austria
[e] Institute of Social Ecology, University of Natural Resources and Life Sciences, Austria
[f] Institute for Ecological Economics, Vienna University of Economics and Business, Austria
[g] Department of Sociology and Anthropology, Illinois State University, United States

ARTICLE INFO

Keywords:
Unequal exchange
Inequality
Trade in value added
Input-output analysis
Embodied resource flows
International development

ABSTRACT

Unequal exchange theory posits that economic growth in the "advanced economies" of the global North relies on a large net appropriation of resources and labour from the global South, extracted through price differentials in international trade. Past attempts to estimate the scale and value of this drain have faced a number of conceptual and empirical limitations, and have been unable to capture the upstream resources and labour embodied in traded goods. Here we use environmental input-output data and footprint analysis to quantify the physical scale of net appropriation from the South in terms of embodied resources and labour over the period 1990 to 2015. We then represent the value of appropriated resources in terms of prevailing market prices. Our results show that in 2015 the North net appropriated from the South 12 billion tons of embodied raw material equivalents, 822 million hectares of embodied land, 21 exajoules of embodied energy, and 188 million person-years of embodied labour, worth $10.8 trillion in Northern prices – enough to end extreme poverty 70 times over. Over the whole period, drain from the South totalled $242 trillion (constant 2010 USD). This drain represents a significant windfall for the global North, equivalent to a quarter of Northern GDP. For comparison, we also report drain in global average prices. Using this method, we find that the South's losses due to unequal exchange outstrip their total aid receipts over the period by a factor of 30. Our analysis confirms that unequal exchange is a significant

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تبارك وتعالى:

﴿ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ **فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ** * وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ * قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا * قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَىٰ * **وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِآيَاتِ رَبِّهِ وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَىٰ** * أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِأُولِي النُّهَىٰ﴾.

سورة طه الآيات 123-128

قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ **وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ** فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾.

سورة النحل الآية 36

قال الله تبارك وتعالى:

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُمْ بِاللَّهِ الْغَرُورُ ﴿٥﴾ إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ **فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا** إِنَّمَا يَدْعُو حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴿٦﴾ الَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ ﴿٧﴾ أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴿٨﴾﴾.

سورة فاطر من الآية (5 إلى الآية 8).

بيانات الدراسة، قيد التحليل

البند	المحتوى
العنوان	الاستيلاء الإمبريالي في الاقتصاد العالمي: استنزاف موارد الجنوب العالمي من خلال التبادل غير المتكافئ، 1990–2015
المؤلفون	جيسون هيكل، كريستيان دورنينجر، هانسبتر ويلاند، إنتان سوواندي
الفترة المدروسة	1990–2015
قاعدة البيانات	Eora MRIO، وتشمل 189 دولة
الموارد المقاسة	النشاط الاقتصادية، المواد الخام، الأرض، الطاقة، العمل
المنهج	تحليل المدخلات والمخرجات متعدد المناطق، تحليل البصمة البيئية، والتجارة في القيمة المضافة
الموضوع المركزي	حجم وقيمة الاستنزاف من بلدان ما يسمى بالجنوب (المنهوب) إلى بلدان ما يسمى بالشمال (الناهب) عبر التبادل غير المتكافئ

اسم الدراسة الأصل

- Hickel, J., Dorninger, C., Wieland, H., & Suwandi, I. (2022). Imperialist appropriation in the world economy: Drain from the global South through unequal .exchange, 1990–2015. Global Environmental Change, 73, 102467

رابط الدراسة:

- https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S095937802200005X#s0080

تنبيه عن أهمية مضمون الدراسة

- إلى كل من يؤمن بكمال الله وكمال دينه وكفاءة تشريعاته، ويحمل تساؤلاً يبحث عن أسباب الفقر والتجويع في معظم بلدان العالم وفي بلدان أمتنا الإسلامية **التي سخّر الله لها من الثروات والموارد والنعم والمقومات ما يشكّل ثلاثة أرباع حجم الثروات وموارد الطاقة العالمية.**
- هذا التحليل الموجز يتناول موضوعاً مهماً ورد في دراسة متخصصة بعنوان: (الاستيلاء الإمبريالي في الاقتصاد العالمي: استنزاف موارد الجنوب العالمي من خلال التبادل غير المتكافئ، 2015–1990) للدكتور جيسون هيكل وفريق العمل المشارك معه.
- الدراسة المذكورة من أهم الوثائق الاقتصادية الصادرة عن جهة أكاديمية غربية في هذا العصر، بالنظر إلى مضمونها وما تتضمنه من معطيات ونتائج تمثل اعترافاً مهمًّا يجيب عن العديد من التساؤلات الاقتصادية، ويؤكد تعرّض بلدان الأمة الإسلامية لنهب مالي واقتصادي واسع، نتيجة ارتباطها بالقوى المسيطرة على النظام المالي العالمي الربوي، وخضوعها لتبعية عميقة للكافرين، في الوقت الذي تقضي فيه توجيهات الله الخالق سبحانه وتعالى باتخاذهم عدواً، وعدم تمكينهم من النهب والافساد.
- ومن المهم أن تحظى الدراسة الأصل المشار إليها بمزيد من الاهتمام، وأن تُفعَّل نتائجها، ويُنطلق منها في مراجعة وتصحيح كثير من المفاهيم المغلوطة والمضللة المنتشرة في المناهج والمراجع الاقتصادية في بلدان الأمة الإسلامية، وفي مختلف أرجاء العالم.

والله ولي التوفيق..

محمد الآنسي-اليمن صنعاء
20 جمادى الأولى 1448 هـ، الموافق 31 أكتوبر 2026 م

السياق العلمي

الدراسة صادرة عن مؤسسات علمية عالمية غربية، ومنشورة في مجلة عالمية متخصصة، في مجال البيئة والاقتصاد السياسي للموارد، بالتالي تشكل اعترافا مهماً جداً، باعتبارها صادرة عن جهات ومؤسسات تابعة للكيانات التي صنعت مشكلة الظلم الاقتصادي في العالم، وما زالت تفعل ذلك.

> وبناءً على مضمونها وأرقامها ونتائجها كتحليل للمدخلات والمخرجات، وسلاسل القيمة العالمية، والتبادل التجاري غير المتكافئ بين القوى التي تمارس النهب العالمي والبلدان المنهوبة، التي ظلت مفهوماً نظرياً لعقود زمنية طويلة؛ فإنها تعتبر وثيقة مهمة وشاهداً مطلوباً؛ في طريق التحرر والاستقلال وتصحيح المفاهيم.

وتتضاعف أهمية هذه الدراسة باعتبار الفترة الزمنية التي تناولتها، 1990-2015، إذ تغطي مرحلة تحولات مهمة، وتحلّل ما حدث خلال فترة تشكيل العولمة والنهب بالطريقة الليبرالية، بعد الحرب الباردة، وما حدث فيها من توسع وإغراق تجاري، ونشر لما يسمى بالمناطق الحرة، على حساب الاكتفاء الذاتي وعلى حساب معيشة الشعوب.

> كما أنها تشكل اعترافاً كبيراً بأن قوى النهب الربوية التي يقودها أولياء الشيطان، لا تبني اقتصادها من ثروات إنتاجية خاصة بها؛ بل من خلال استراتيجية نهب واستيلاء على أموال وثرات الآخرين، عبر آليات (نقل قيمة) من موارد وثروات وعمالة خاصة للبلدان التي تسمى (نامية) زوراً وتضليلاً، وعلى رأسها بلدان العالم الإسلامي أكثر من غيرها.

محور الدراسة

الدراسة تفضح السردية العالمية المضللة التي تقول بأن الاستيلاء والنهب الاقتصادي (الاستعماري)، انتهى بانسحاب الغزاة وجيوشهم.

وتثبت بأدلة قطعية بأن البنية الاستعمارية ما زالت مستمرة بصيغة جديدة، حيث تم تطويرها وتحديثها فقط، فلم تعد تمارس الاستيلاء القسري المباشر، لأن تصميم هياكل الاقتصاد العالمي والكيانات الدولية والأممية التابعة له تقوم بمهام الاستيلاء والنهب بشكل كبير. وتمارس نهب القيمة، عبر معايير احتساب، وآليات تبادل مختلة، مستقويةً بسيطرتها على قواعد تحديد الأسعار، وتحكمها في إدارة سلاسل القيمة، بما يخلّ بالتكافؤ ويتناقض مع مبدأ التبادل العادل بين الأطراف.

> والمشكلة التي رصدتها الدراسة في تحليلها أن الطرق التقليدية لقياس فوارق التبادل تخفي هذه العلاقة، فالبيانات النقدية لا تكشف كمية الأرض والطاقة والعمل والمواد الخام المتجسدة فيها.

السؤال المهم الذي تجيب عليه الدراسة

ما حجم الموارد والعمل التي يستولي عليها الناهبون أو ما يسمى بـ(بلدان الشمال العالمي المتقدم) من البلدان المنهوبة التي تسمى (بلدان الجنوب العالمي النامي)، عبر التجارة غير المتكافئة، وما قيمتها النقدية إذا قيسَت بأسعار بلدان (الشمال) أو بمتوسط الأسعار العالمية؟!

المؤشر	النتيجة الأساسية
صافي المواد الخام المستنزفة في 2015	12.02 مليار طن
صافي الأرض المتجسدة المستنزفة في 2015	821.59 مليون هكتار

المؤشر	النتيجة الأساسية
صافي الطاقة المتجسدة المستنزفة في 2015	21.06 إكساجول
صافي العمل المتجسد المستنزف في 2015	188.12 مليون سنة عمل
فوارق قيمة الاستنزاف للثروات الخام 2015م لو تم احتساب القيمة بأسعار الشمال الناهب	10.78 تريليون دولار
فوارق النهب بأسعار الشمال خلال 2015-1990	242.41 تريليون دولار
مكاسب المانحين مقارنة بما يدفعونه كمساعدات	نحو 80 ضعفاً

الإطار النظري للدراسة

تقوم نظرية النظام العالمي بتقسيم دول العالم (اقتصاديا) إلى (مركز) و(أطراف) و(شبه أطراف)

1) دول المركز

البلدان التي توجد فيها أدوات (إدارة أصول الآخرين المالية)، البنوك والشركات العالمية. والمؤسسات التي تحتكر التكنولوجيا والعلامات التجارية، التي تدير سلاسل القيمة العالمية بالرغم من عدم ممارستها للإنتاج.

2) دول الأطراف

هي البلدان التي توفر المواد الخام والعمالة الرخيصة والأرض ومصادر الطاقة. ومن المعلوم بأنها (بلدان العالم الإسلامي).

3) شبه الأطراف

وهي البلدان التي انتقلت إليها الشركات العالمية، من أجل العمالة والثروات الخام المتاحة للاستغلال والنهب بتكاليف زهيدة. **مثل الهند، والبرازيل، والمكسيك، وإندونيسيا، وتركيا، وجنوب أفريقيا**

القيود المرتبطة بالتسميات المضللة

لقد تم تقسيم دول العالم لمرات عديدة، تحت مسميات مخادعة ومضللة.

منذ بداية القرن السابع عشر، صنع المضلّون ونشروا مصطلحات وتسميات تحمل تزييفاً عميقاً موجهاً نحو استهداف الوعي الجمعي للشعوب، ومن أبرزها مسمّى «الشرق المتخلف» مقابل «الغرب المتقدم». ولا علاقة لهذه التسميات بالجغرافيا.

وحين تغيّرت أساليب النهب وتطوّرت أدواته، بعد اتفاقية النقد الأممية عام 1944م، المعروفة باتفاقية «بريتون وودز»، تم تحديث تلك المصطلحات وتطويرها؛ بما يتناسب مع المرحلة الجديدة؛ وأصبحت التسمية المحدثة هي: «بلدان الشمال العالمي المتقدم» وقصدوا بها بلدانهم (أمريكا وأوروبا)، مقابل تسمية «بلدان الجنوب العالمي النامي» **وأرادوا بها البلدان الغنية بالثروات والموارد المهمة، في مقدمتها بلدان العالم الإسلامي.**

أهداف التسميات المخادعة

الذي يقف خلف التسميات المخادعة هم المرابون المضلون، وأبرز أهدافهم ما يلي:

1. صناعة هرم طبقي عالمي، وإنشاء تقسيمات تتوافق مع أجندة الهيمنة والاحتلال والسيطرة على الشعوب ومقدراتها.
2. تضليل الشعوب، ودفعها إلى القبول بالتبعية لقوى الاحتلال والنهب، التي تنصّب نفسها حاكمًا وشرطيًا على العالم.

3. خداع الشعوب، وخفض مستوى اهتمامها، أمام ما تتعرض له من هيمنة ونهب للثروات، ولقبولها بما يقومون به المفسدون من حضور وتدخل وإفساد في البلدان المستهدفة.

منهجية الدراسة بطريقة مبسطة

المنهجية المتبعة تطلبت تحليل المدخلات والمخرجات متعدد المناطق (MRIO) وتحليل البصمة، ودرست أربع طبقات من الموارد الأساسية. (المواد الخام، والأرض، والطاقة والعمل).

وهذا يعني أنها تتبعت سلاسل الإنتاج العالمية الفعلية بشكل كامل، قبل أن تصل إلى المستهلك ومحصل القيمة النهائية.

أولا: تحليل المدخلات والمخرجات متعدد المناطق MRIO

استخدم الباحثون لهذا الغرض قاعدة بيانات Eora MRIO التي تغطي 189 دولة خلال الفترة من 1990 إلى 2015.

وهذه القاعدة تشكل خريطة ضخمة للاقتصاد العالمي، وتربط بين الدول وتتبع مصدر المواد الخام، ومن أنتج المكونات، ومن أين جاءت الطاقة المستخدمة في الإنتاج، وأين تم العمل والإنتاج وأين تم الاستهلاك ومن حصل على القيمة.

ثانيا: تحليل البصمة

تحليل البصمة يعني اعتماد بيانات وقيمة مراحل الإنتاج ومناطق المواد؛ وصولاً إلى من يحصل على القيمة المستخلصة الكبيرة. وهذا يعني أن الدراسة لم تعتمد على تحليل بيانات الميزان التجاري والصادرات والواردات، وحدها؛ لأنها وحدها لا تظهر الصورة الكاملة للعملية الإنتاجية؛ بينما تحليل البصمة يكشف عن أرقام وفوارق ضخمة جداً داخل كل عملية إنتاجية.

- **المثال المبسط لتوضيح معنى تحليل البصمة كما يلي:**

- **قميصا من القطن يباع في الأسواق العالمية بـ300 دولار أمريكي، لكن زراعة القطن تمت في اليمن، وتم احتساب كمية القطن المستخدمة في انتاج القميص الواحد بما يعادل دولاراً أمريكياً واحداً، أو 530 ريال يمني، وتمت عملية الغزل والنسيج في باكستان أو كشمير، بأجور 3 دولار للقميص الواحد، وتم التصنيع (الخياطة) ووضع العلامة التجارية (الماركة) في بنجلادش بتكاليف 5 دولار للقميص.**
- **بعد ذلك تأتي الشركة العالمية التي تدير الإنتاج من الخلف، تقوم بإصدار التوجيه للوسيط المنتج في بنجلاديش، لشحن كميات القمصان الخاصة بها إلى الأسواق العالمية، وتقوم ببيع القميص الواحد بسعر 300 دولار. من خلال هذا المثال؛ يمكن استيعاب حقيقة أن الشركة ستحصل على ملايين الدولارات من القمصان كأرباح صافية سيتم توريدها إلى حسابها في بنوك بريطانيا أو أمريكا، مع أن عمليات انتاج القميص الواحد لم تكلف الشركة سوى تسعة دولارات فقط.**
- **والتسعة الدولارات نفسها من تمويل حصلت عليه الشركة الغربية من شركة إدارة الأصول المالية، وفي الغالب هي أموال صناديق وبنوك الأمة الإسلامية، ويستخدمها المرابون في تمويل نشاطهم الاقتصادي، وهذا ما تقوم به (بلاك روك) و (فانجارد) وغيرهما.**

ثالثا: الموارد الرئيسية التي ركزت عليها الدراسة

1) المواد الخام: كمية المواد المستخرجة من الطبيعة التي تدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إنتاج السلع والخدمات.
2) الأرض: مساحة الأراضي المستخدمة في استخراج وإنتاج المواد والسلع.
3) الطاقة: مقدار الطاقة المستخدمة في استخراج الموارد وإنتاج السلع والخدمات.
4) العمل: مقدار العمل البشري المستخدم في سلاسل الإنتاج.

توضيح معنى التقييم بأسعار (الشمال)

الطريقة الأولى قياس قيمة الموارد والعمل المستنزفين بالسعر المماثل المعتمد في بلدان (الشمال) لنفس المواد والعمل.

هذا المنهج يكشف المكسب الذي يحصل عليه (الشمال) من استيراد موارد وعمل الجنوب بأسعار أقل مما كانت ستكون عليه داخل اقتصادات الشمال.

الفترة	فوارق النهب أو قيمة الاستنزاف بأسعار الشمال
2015	10.78 تريليون دولار
1990–2015	242.41 تريليون دولار

المساعدات الإنمائية في مواجهة الاستنزاف

الفترة	المساعدة الإنمائية الرسمية	مكاسب المانحين بأسعار الشمال	مضاعف مكاسب المانحين
2015	0.13 تريليون دولار (170مليار دولار)	9.46 تريليون دولار	71.11 مرة

الهدف الحقيقي للمساعدات المالية

الحقيقة التي يصعب على الكثير استيعابها، لأسباب مرتبطة بضعف الايمان بالله وعدم تصديق ما قاله عن (الكافرين/أولياء الشيطان). هي أن المساعدات التي يقدمها (المانحون) تأتي لأهداف تخدم مصالح من يقدمها، وتعود عليهم وعلى شركاتهم وعلى نظامهم المالي المصاب بسموم التضخم الربوي.

ويدرك الخبراء الاقتصاديين الذين يفهمون آليات عمل النظام المالي العالمي، بأن المساعدات في الأصل شيء ضروري للنظام المالي المرتبط بالتضخم، بالتالي لا يمكن للعملات الربوية العالمية ان تستمر إلا في ظل توزيع (التضخم الربوي السام) على الشعوب.

- **ولو أن بلداً يقرر الامتناع الجاد عن المساعدات الدولية أو يرفض القروض الدولية، لتم إدخالها إليه باستخدام القوة العسكرية في حالة عدم نجاح مبررات الخداع والتضليل.**

الشركات العابرة للقوميات وسلاسل القيمة

الشركات الكبرى التي تسمى (متعددة الجنسيات) لا تنتج كل شيء بنفسها، ومع ذلك تعمل كقادة لسلاسل القيمة، التي يتم توليدها وانتاجها في البلدان المستهدفة بالنهب.

كيف تتمكن الشركات العالمية من قيادة سلاسل القيمة؟

- السبب الأساسي هو تعطيل مبدأ الكفر بالطاغوت وعدم اتخاذ الشيطان والكافرين عدواً. ولولا هذا التعطيل لما كانت أموال وثروات الأمة الإسلامية في خدمة عدوها.
- من الأمور التي يجب ترسيخها في الوعي الجمعي في طريق التصحيح معرفة أن البلدان الإسلامية الـ (57) بلداً، تمتلك أكثر من 4022 بنك (حكومي وتجاري وإسلامي) و(1257) شركة تأمين، وعدد من الصناديق التي تسمى (سيادية) وصناديق التقاعد، وأموال هذه المؤسسات المالية كلها خارج بلدان الأمة، في خدمة المرابين الكافرين، في سندات خزانة وأسهم شركات عالمية، وهي الروافع المالية المحركة للاقتصاد العالمي، حيث تضخ فيه قوة مالية تزيد عن 25 ترليون دولار (بنهاية عام 2024)، منها 4.9 ترليون دولار استثمارات (إسلامية) للأسف الشديد؛ (الصكوك)!!!

من المؤسف أن المسلمين يخدمون عدوهم حتى بالإمكانات المالية التي تدعي أنها (إسلامية غير ربوية)، ومع ذلك قاموا بوضعها هي أيضاً في خدمة عدوهم، الذي قال الله تبارك وتعالى عنهم (شر البرية) و(أشد عداوة للذين آمنوا)، و (عبد الطاغوت) و(شر مكاناً وأضل عن سواء السبيل).

قال الله تبارك وتعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى **الطَّاغُوتِ** وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ **وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ** أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾. سورة النساء الآية (60)

الملكية الفكرية وبراءات الاختراع

من بوابة العلامات التجارية وما يسمى بالملكية الفكرية، يحصل المرابون سنوياً على عوائد كبيرة من البلدان المنتجة كعوائد على استخدام العلامات التجارية تزيد عن 500 مليار دولار. وفقا لتقارير البنك الدولي، 2023م.

بالرغم من آثارها السلبية على الشعوب؛ تقف الأنظمة والحكومات في البلدان المستهدفة لتحمي آليات النهب التي يقوم بها (شر البرية) أعداء الامة الإسلامية وأعداء البشرية. لأنهم في الغالب من النوعية المصنوعة على أيدي المفسدين المضلين في جزر الترفيه الكثيرة المنتشرة في بلدان الغرب وفي بلدان أخرى.

المؤسسات الدولية

الدراسة تشير بوضوح إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كمنظمات تقوم بدور سلبي غير محايد، وتؤكد بأنها من الكيانات التي تعمل ضمن توازنات قوة تمنح ما يسمى بالدول الغنية قدرة أكبر على تحديد قواعد التمويل والتجارة والملكية الفكرية.

وتؤكد بأن البنك الدولي، وصندوق النقد يعملان على فرض سياسات نقدية، ومالية، واقتصادية، تؤدي إلى إضعاف قدرة البلدان المستهدفة وسحق عملاتها واقتصاداتها. كما تناولت الدارسة موضوع إغراق البلدان بالديون، وبرامج التكيف الهيكلي، التي ينفذها البنك الدولي، ضمن مشاريعه، وتشارك معه وتسانده، المنظمات الأممية.

نقاط قوة الدراسة

1) توصي الدراسة بإنهاء شروط التكييف الهيكلي؛ وهذا يشكل اعترافاً بالدور السلبي للسياسات الاقتصادية العالمية التي فرضت على البلدان إلغاء القيود التجارية، وتعمدت تحويل البلدان من الاكتفاء إلى الاستيراد. وما كان لهذه المؤامرة أن تتم لولا تعاون وتواطؤ قادة الأنظمة والحكومات.
2) توصي الدراسة بإنهاء الدعم الزراعي للشركات العالمية، وهذا أيضاً من الاعترافات المهمة، بأن دعم البنوك والشركات العالمية للزراعة التجارية كان متعمداً لإغراق الأسواق وتفكيكاً للاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.
3) الأرقام الضخمة التي خرجت بها الدراسة كفوارق للنهب الاقتصادي تكشف بشكل قطعي، بأن البلدان التي تسمى (نامية)، هي البلدان الغنية،

بالثروات والموارد، وأنها ليست فقيرة؛ بل تعرضت للخداع والنهب، وما زالت ضحية للمضلين وخداعهم بتعاون وتواطؤ من الأنظمة والحكومات التي صنعها المرابون.

4) الدراسة تربط الاقتصاد بالبيئة، وتوضح بأن الاستغلال المادي مقترن بنقل أضرار بيئية كبيرة تتحملها البلدان المستهدفة بالنهب، بالرغم من أنه ناتج عن استخراج وإنتاج واستهلاك لصالح بلدان الغرب، أو ما يسمى في الدراسة ببلدان الشمال.

5) تعترف الدراسة بأن المساعدات الدولية تخدم من يقدمها؛ وأنها تعود عليهم بما يقارب 80 ضعفاً؛ وإن كان الاعتراف بضرر المساعدات جزئياً **لم يتضمن الضرر المالي المرتبط بالمساعدات باعتبارها بالنسبة لمن يقدمها من ضروريات توزيع التضخم على الشعوب.**

6) الدراسة تنتقد مفهوم القيمة المضافة والإنتاجية النقدية وتبين صلتهما بعلاقات الهيمنة والاستكبار.

نقاط ضعف الدراسة

1) تعترف الدراسة بأن التبادل التجاري العالمي، قائم على الاحتيال والظلم الاقتصادي؛ لكنها ليست دراسة محايدة بالمعنى الدقيق؛ فهي تنتمي إلى تقليد الاقتصاد السياسي النقدي، وتقف ضد التفسير الليبرالي التقليدي للتنمية والتجارة؛ وهذا يعني بأن قراءتها يجب أن تكون واعية، وملمة بإطارها النظري. ولم يسمح لمثلها بالخروج، ونقد الرأسمالية إلا في ظل تحولات عالمية تتطلب الخداع وترميز بدائل أخرى، في مرحلة التحول إلى نظام اقتصادي جديد بأقنعة جديدة وتسمية مخادعة (نظام متعدد الأقطاب).

2) تعترف الدراسة بأن تحويل الأرض والعمل والطاقة إلى قيمة نقدية، هو تحويل تقريبي، ولا يعبر عن القيمة الاقتصادية الكاملة، وكان يمكن أن تكون فوارق النهب الامبريالي أكبر.

3) تعترف الدراسة بأن المساعدات التي يقدمها المانحون تعود عليهم بأضعاف، **لكنها لا تعترف بأنها، تحمل ضرراً مالياً واقتصادياً على البلدان المستهدفة بالمساعدات، ولم تذكر بأنها -بالنسبة لمن يقدمها- شيءٌ ضروريٌ؛ نظراً لحاجته لتحريك وتدوير الدولار وتوزيع تضخمه الربوي على الشعوب المتلقية لها.**

4) لا تذكر الدراسة بأن المساعدات تعود إلى المانحين مرة أخرى بعد تحويل الشعوب من الاكتفاء إلى الاستيراد، **حيث تعود إليهم نسبة كبيرة منها في تحويلات عكسية دائماً سداداً لفواتير المواد الغذائية والمستلزمات الطبية والصحية، واللقاحات الضارة، وحبوب منع الحمل وأكياس الواقي الذكري، أو الخيام والمستلزمات المقدمة للنازحين من الحروب التي يشنها المانحون، ويستثمرون فيها.**

5) التعميم الكبير في ثنائية (الشمال والجنوب)، دون الإشارة المباشرة للبلدان المستنزفة الفعلية، وأبرزها هي بلدان الأمة الإسلامية الـ 57 بلداً؛ قياساً بحجم (القيمة) والتدفق الاقتصادي الذي يخرج منها، ولأن النسبة الكبرى في العالم من النفط والغاز والثروات الجيولوجية تخرج منها.

6) لم تتطرق الدراسة، إلى القوة المالية الخاصة بالبلدان الإسلامية، ولم تذكر بأنها تشكل الروافع الأساسية لتمويل الاقتصاد العالمي، لأن أصولها المالية كلها في خدمة قوى النهب العالمية؛ أموال البنوك والشركات المالية وشركات التأمين وصناديق التقاعد وغيرها. ولم تكتف قوى النهب بذلك، إذ تحصل على فوائد قروض وخدمات مقابل السيولة الدولارية، وتحصل على أجور كبيرة سنوياً من البلدان نفسها كرسوم عن العلامات التجارية وما يسمى بالملكية الفكرية وغيرها.

التقييم العلمي على الدراسة

الدراسة قوية، من الناحية العلمية؛ لأنها تستخدم بيانات منهجية فعلية، وتوضح فوارق النهب، وأسباب الظلم الاقتصادي العالمي بشكل جيد.

الإضافة المهمة التي تقدمها الدراسة إلى مفهوم العولمة

- السردية العالمية تقول بإن العولمة جعلت العالم أكثر ترابطاً وفتحت فرصاً للجميع. والدراسة تعترف بالترابط الذي صنعته العولمة؛ لكنها تقول بإن الترابط قائم على التبادل غير المتكافئ، معتمداً على استخدام قوة الهيمنة وبآليات ومعايير احتساب مختلة، مصممة على الظلم الاقتصادي.

الدلالة التنموية لنتائج الدراسة

تفسر الدراسة النتائج التنموية، من واقع أن البلدان المستهدفة بالنهب لا تبيع سلعاً فقط، بل تبيع قدرات إنتاجية بمعايير احتساب مختلة غير عادلة كان يمكن استخدامها داخلياً؛ فمنها تخرج ثلاثة ارباع الطاقة والموارد الخام والثروات الجيولوجية المستخدمة في الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى مساهمتها بالنسبة الكبرى من العمالة على الصعيد العالمي.

إجابات مهمة تقدمها الدراسة

لماذا تعتبر الدراسة أن الاحتلال والاستيلاء الاقتصادي لم ينته؟

- لأن الاستيلاء المباشر الذي كانت قوى النهب تمارسه في الحقبة الاستعمارية، استمر بشكل أكبر بعد الاستعمار العسكري، عبر آليات احتساب قيمة مختلة، ومعايير تبادل تجاري غير متكافئة. فلم تعد قوى النهب الربوية بحاجة إلى الحكم العسكري المباشر.

ما هي البيانات التي استخدمتها الدراسة؟

- استخدمت الدراسة قاعدة Eora MRIO، وهي قاعدة بيانات عالمية متعددة المناطق للمدخلات والمخرجات تشمل 189 دولة خلال الفترة 2015-1990.

ما المقصود بالموارد المتجسدة؟

- هي الموارد والعمل الكامنة داخل السلعة أو الخدمة عبر كامل سلسلة إنتاجها، مثل المواد الخام والطاقة والأرض والعمل والنقل والمدخلات الوسيطة.

ما نتيجة الدراسة بشأن المواد الخام عام 2015؟

- وجدت الدراسة أن بلدان (الشمال العالمي) تحصل على استحواذ صاف من البلدان المنهوبة بلدان (الجنوب النامية) على 12.02 مليار طن من مكافئات المواد الخام المتجسدة في عام 2015. وفوارق القيمة لهذا الاستحواذ وحده في 2015 فقط مبلغ 10.8 ترليون دولار لو تم احتسابها بأسعار (بلدان الشمال).

ما نتيجة الدراسة بشأن الطاقة عام 2015؟

- بلغ صافي الطاقة المتجسدة المستنزفة من الجنوب إلى الشمال 21.06 إكساجول في عام 2015، أي ما يعادل تقريباً 3.4 مليار برميل من النفط.

ما نتيجة الدراسة بشأن العمل عام 2015؟

- استحوذ الشمال على 188.12 مليون سنة عمل متجسدة من الجنوب في عام 2015، وهو ما يعادل تقريباً 392 مليار ساعة عمل.

ما هي أهم نتيجة كمية توصلت إليها الدراسة؟

- أهم نتيجة كمية في الدراسة هي أن الشمال العالمي استحوذ في عام 2015 على صافي 12.02 مليار طن من مكافئات المواد الخام، و821.59 مليون هكتار من الأرض، و21.06 إكساجول من الطاقة، و188.12 مليون سنة عمل من الجنوب العالمي.

كم بلغت قيمة الاستنزاف؟

- بلغت قيمة الاستنزاف من الجنوب 10.78 تريليون دولار بأسعار الشمال في عام 2015.

كم بلغت قيمة الاستنزاف خلال 2015-1990؟

- بلغ إجمالي الاستنزاف 242.41 تريليون دولار بالأسعار الثابتة لعام 2010 خلال الفترة 2015-1990. حين يتم احتساب القيمة بنفس أسعار الشمال الذي يمارس النهب نفسه.

ما معنى الدين البيئي في الدراسة؟

- هو مسؤولية الشمال عن الأضرار البيئية والاجتماعية التي تحملها الجنوب نتيجة الاستحواذ على موارده واستخدامها في خدمة الاستهلاك والنمو في الشمال.

الاستنتاج

خروج الدراسة مرتبط بظروف (اليوم)، في ظل ظروف صعبة، تشهد تحولات مالية واقتصادية عالمية كبرى. ونظراً لذلك فهم (اليوم) يعملون على الانتقال، وإعادة التموضع، وارتداء أقنعة جديدة، وبالتالي فهم بحاجة إلى الترويج والتلميع لحلول وبدائل جديدة لمشاكل التناقضات الكبرى في النظام العالمي؛ ولا مشكلة لديهم في الاعتراف (اليوم) بوجود خلل جوهري في هياكل النظام المالي والاقتصادي السابق، وهذا الخداع من الضروريات لكي تستمر سيطرة أولياء الشيطان على البشرية وعلى موارد والثروات، ومن أجل مواصلة نشاطهم في الإفساد والتضليل والاستغلال.

***

بالنسبة إلى البشرية كضحايا، وفي رأس القائمة شعوب الأمة الإسلامية، فأصل المشكلة هو حالة الإعراض عن الله، واستمرار حالة التيه بعيدا عن الاستجابة لله رب العالمين الخالق الذي بيده الحاضر والمستقبل وإليه المصير.

ولولا تعطيل مبدأ الكفر بالطاغوت وعدم اتخاذ الشيطان والكافرين عدواً لما حدث الامتهان والاستباحة والظلم الاقتصادي الذي تعاني منه بلدان الأمة الإسلامية. إذ كان العمل بالتوجيهات الإلهية سوف يحقق الحماية للناس وللموارد والثروات.

ومن المؤسف أن الواقع الراهن؛ يؤكد استمرار رغبة الناس بالارتباط بجهات أخرى بديلة عن الله، تهرباً ورفضاً للدين والتشريعات الإلهية التي فيها الحلول الفعلية لمشاكلهم وفيها الخير والصلاح للبشرية جمعاء في الحياة الأولى والآخرة.

ولولا حالة الإعراض عن الله، ولولا الاستجابة الجزئية الناقصة، لما تسلّط عليها من وصفهم القرآن بأنهم ﴿شَرُّ الْبَرِيَّةِ﴾، وأنهم: ﴿يَشْتَرُونَ الضَّلَالَةَ وَيُرِيدُونَ أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ* وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾، وأنهم: ﴿أَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾.

***

إن الوضع المعيشي السيء، والضعف والمهانة والخضوع لأولياء الشيطان الذي تعاني منه شعوب الأمة الإسلامية اليوم له علاقة مباشرة بتعطيل الكثير من التوجيهات الإلهية. ومنها الآيات والتشريعات التي تناولت موضوع المال والاقتصاد والربا وقدمت ضوابط وإجراءات حماية لها علاقة مباشرة واساسية بالاقتصاد والمعيشة والتعامل مع المال وآليات الانتفاع به.

- قال الله تبارك وتعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَتُرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُبِينًا**﴾. سورة النساء الآية 144.
- قال الله تبارك وتعالى: ﴿ **وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَاسِقُونَ**﴾. سور ة المائدة الآية 81

وسوف تستمر معاناة البشرية من الشقاء والمعيشة الضنكا طالما استمر رفض المخلوقين الاستجابة لله الخالق، والحالة نفسها بالنسبة لشعوب الأمة الإسلامية، ستبقى تحت هيمنة المضلين وطغيان المفسدين ما دام ارتباطها الايماني انتقائيا، وما دامت استجابتها لله غير كاملة، بالرغم من التحذير الشديد في القرآن من هذه الحالة. التي تعتبر انحرافاً له آثار خطيرة في الدنيا والآخرة.

قال الله تبارك وتعالى: ﴿**أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ ﴿٨٦﴾**﴾

سورة البقرة: الآيتان ٨٥-٨٦

ختاماً من المهم التأكيد على أن البديل الوحيد عن الإيمان بالله، والبديل عن ممارسة الكفر بالطاغوت، هو الخضوع للشيطان والكافرين؛ ومن الطبيعي أن يتمكن المضلون من مواصلة السيطرة والإفساد، التي أرهقت الشعوب والمجتمعات البشرية، وملئت البر والبحر ظلمًا، وفساداً، وحروبًا، ونهبًا، وفقراً.

انتهى.

والحمد لله على توفيقه..